IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام: الخمسون سنة الأولى
1957–2007

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/706
Date: 31 May 2007

General Distribution
Arabic
Original: English

رسالة وردت من الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية للنمسا بشأن الاقتراح النمساوي المتعلق بتعدُّدية دورة الوقود النووي

١- تلقت الوكالة رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧ من الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية لجمهورية النمسا، تتضمن في ملحقها ورقة بشأن تعدُّدية دورة الوقود النووي.

٢- وحسبما هو مطلوب في تلك الرسالة، تُعمَّم الورقة المذكورة مُرفقة بهذه الوثيقة لإطلاع الدول الأعضاء عليها.

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

تعدُّدية دورة الوقود النووي

ورقة نمساوية بعنوان "الغذاء مقابل الفكر"

في عالمنا اليوم يبلغ عدد محطات القوى النووية ٤٣٥ محطة؛ ويملك نحو اثني عشر بلداً مرافق للإثراء أو هي في سبيلها إلى إنشاء مثل هذه المرافق؛ ويقال إن هناك ٤٠ بلداً لديها الدراية التقنية الضرورية لإنتاج أسلحة نووية. ونشهد في ذات الوقت تآكلاً تدريجياً لنظام عدم الانتشار الدولي.

وفي حالتي إيران وكوريا الشمالية، تواجهنا تهديدات أمنية ناتجة بصفة خاصة عن انعدام الثقة بشأن دورة الوقود النووي لكليهما. وثمة مخاوف خطيرة من احتمال إساءة استخدام البرامج النووية السلمية من جانب بعض البلدان لتطوير أسلحة نووية. ومن ناحية أخرى، تزعم البلدان النامية أنها محرومة دون وجه حق من حق الوصول إلى دورة الوقود النووي.

وهذا الوضع يستوجب معالجة عاجلة، وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يسهم في هذه الجهود. ومن بين السبل الكفيلة بتبديد المخاوف القائمة العودة إلى إحدى الأفكار الأساسية الكامنة في جذور التكامل الأوروبي.

إن التحديات التي واجهت الأمن الأوروبي منذ ما يربو على خمسين عاماً مضت كانت تتعلق بمجال تكنولوجي مختلف، هو مجال الصلب والفحم؛ غير أن الحلول الدبلوماسية التي ننشدها اليوم ربما كانت مماثلة. فمنذ نصف قرن مضى، أرسى الأعضاء المؤسِّسون للاتحاد الأوروبي حجر الأساس لجماعتهم عن طريق إخضاع المواد والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها سلمياً، لكن ربما أمكن أيضاً استخدامها بغرض إنتاج الأسلحة، لرقابة متعددة الأطراف. وطوال سنوات كثيرة على الصعيد الدولي، نوقِشت اقتراحات مماثلة فيما يخص القطاع النووي. ويبدو من الملائم الآن أن نتبنى هذه الأفكار وأن نعزز تعدُّدية دورة الوقود النووي.

وقد يكرَّس المسار الأول في هذا المضمار لتحسين الشفافية الدولية على النحو الأمثل بما يتجاوز الالتزامات الرقابية الراهنة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فعلى جميع الدول أن تُعلِم الوكالة وأن تُعلم بعضها البعض بجميع ما لديها من برامج نووية قائمة وخطط لتطوير تلك البرامج مستقبلاً. كما يتعين عليها أن تعلن عن جميع ما تمارسه من أنشطة وعمليات لنقل المواد النووية والمعدات والتكنولوجيات ذات الصلة، خلال شتى مراحل دورة الوقود النووي. وينبغي أن يتم تبادل المعلومات على هذا النحو عبر الوكالة، على أن تتولى أيضاً أمر التدابير الضرورية فيما يخص الأمن والسرية. ومن شأن تدعيم الشفافية الناتج عن هذه الإجراءات أن يضفي وضوحاً أكبر على طبيعة البرامج النووية لكل بلد، وهو ما يعزز أركان الثقة إجمالاً.

وبالتوازي، يُفترَض أن يتيح المسار الثاني إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى التكنولوجيات الأكثر حساسية وضبط تلك التكنولوجيات، خصوصاً في مجال الإثراء وإعادة المعالجة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع جميع التعاملات المتعلقة بالوقود النووي تحت رعاية مصرف للوقود النووي. ومن شأن مصرف كهذا أن يكفل توزيعاً مأموناً وآمناً وعادلاً، وأن يراقب هذا التوزيع ويتحقق منه. وفي نهاية الأمر، ستعمل مرافق الإثراء وإعادة المعالجة القائمة على وجه الحصر عبر مثل هذا المصرف المختص بالوقود النووي. وبمجرد بلوغ هذه المرحلة، سيورَّد الوقود النووي على وجه القصر بواسطة مرافق ومؤسسات متعددة الأطراف. ومن شأن وجود مصرف دولي للوقود النووي أن يكفل تفعيل وضبط دورة الوقود النووي بواسطة جميع الدول المهتمة بصورة

متساوية وعادلة. وبذلك لن يصبح ضرورياً بعد الآن اللجوء إلى برامج إثراء وطني لضمان الإمداد بالوقود النووي.

على أنه سيلزم الاهتمام بالتفاصيل، بما في ذلك العلاقة بنظام الضمانات القائم، وحقوق والتزامات الدول الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وتفادي اختلالات السوق، ومتطلبات الأمان والسرية.

إن الوكالة لديها الدراية الضرورية في هذا المجال، وينبغي لها أن تساعد في صياغة مسودة لهذا المفهوم. وثمة أهمية حاسمة لأن تبرهن القيادات السياسية المسؤولة حالياً على التزام حقيقي ورؤية متبصرة بما يتيح لهذه العملية أن تنطلق إلى مسارها.